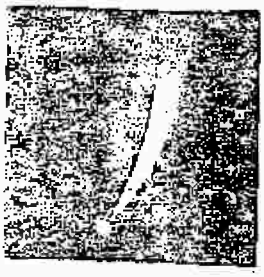

السجستاني

العالم الفيلسوف

للدكتور محمد يوسف موسى

نتحدث الآن عن مفكر — يجب أن يأخذ مكانه بين مفكري الاسلام وفلاسفته ، بعد أن طال إهماله من الباحثين ، وللشهرة قسمة ونصيب كما يقولون . نعني به أبا سليمان المنطقي السجستاني الذي عاش إلى أواخر القرن الرابع الهجري ، وإنه لأهل لأن يتحدث عنه مؤرخ التفكير في الاسلام .

وفي الحق ، هو تلميذ يحيى بن عدي تلميذ الفارابي . ولكنه كان أنبه ذكراً من شيخه ، كما كان شيخاً لأبي حيان التوحيدي في الفلسفة . وأبو حيان هذا هو الذي ترك لنا في كتابيه « المقابسات » و « الامتاع والمؤانسة » الكثير مما كان يجري في مجالس أبي سليمان . هذه المجالس التي كانت تحفل بالعلماء والحكماء يبحثون في نواح مختلفة من الفكر والفلسفة ، وغالباً ما كان المتجادلون يلجئون اليه فيكون رأيه القول الفصل . ولا عجب ! فقد كان أبو سليمان ، كما يذكر ابن أبي أصيبعة في ترجمته في كتاب « طبقات الأطباء » : « فاضلاً في العلوم الحكمية ، متقناً لها ، مطلعاً على دقائقها » .

وبالرجوع الى أبي حيان في كتابيه المذكورين آنفاً ، نجده يصف شيخه السجستاني بأنه ، من بين المعنيين بالفلسفة في عصره ، « كان أدقهم نظراً ، وأصفاهم فكراً ، وأظفرهم بالدرر » [1] كما نعرف أن أحد تلاميذه ، وهو الطبيب المعروف بنيروز ، كان يقول له : « أيها السيد : والله ما نجد شفاء لداء الجهل إلا عندك ، ولا نظفر بقوت النفس إلا على لسانك ، ولا نعلم يقيناً إلا بحسن تعريفك . » [2] وكذلك نعرف من المقابسة رقم ٦٤ [3]

(١) الامتاع والمؤانسة نشر الاستاذين احمد امين بك واحمد الزين سنة ١٩٣٩ م ، ج ١ : ٣٣

(٢) المقابسات نشر الاستاذ حسن السندوبي سنة ١٩٢٩ م ص ٢٤٨ (٣) نفسه ص ٢٥٩ — ٢٦٠

ان الروح التي كانت تسود أبا سليمان ومن يلتفون حوله من علماء الفكر ومفكريه ، لا يسأل أحد منهم عن بلده ولا عن ملته ، كانت مستمدة من حكمة يرجعها ابو سليمان نفسه إلى افلاطون . وهذه الحكمة تتلخص في أن الحق لم يصبه واحد وحده ، بل في كل رأي نصيب منه قلّ أو كثر ، ولهذا فلا معنى للتعصب لمذهب على مذهب ، ومن ثمّ أيضاً ليس من المعقول أن يقوم خلاف بين الدين والفلسفة (١)

على أن الخوف من رجال الدين ومن يتأثرون بهم من العامة وأمثالهم ، كان له أثره الواضح في أبي سليمان وأصحابه . ذلك أنه بينما كانوا أحراراً في تفكيرهم وجدلهم في مجالسهم ، كانوا حذرين من أن يُعرف عنهم ما لا يتفق والروح الدينية السائدة حينذاك (٢)

ا — العامة والخاصة

من الممكن أن نتحقق ، بعد هذه الأمور العامة عن السجستاني في عصره ، والروح الحرة التي كانت تسود مجالسه ، أنه مثل شيخه الفارابي يرى تقسيم الناس الى عامة وخاصة. الأول بسبب رداءة عقولها وضآلة معارفها وخبث نفوسها ، ليس لها أن تتصل بالحكمة أو تتطاول إلى غرائب الفلسفة ، والأخرى ، لأنها تعيش بها (بالفلسفة) ولها ، ولها من فضائل النفس ما يعصمها من الضلال ، لها أن تبحث من ذلك ما تريد (٣)

ولهذا يفسر السجستاني عدم صفاء التوحيد في الشريعة من شوائب الظنون واستعمال الأمثال ، كما صفا ذلك في الفلسفة ، بأن الكلام (يريد به الشريعة) الذي يراد به صلاح الناس جميعاً لا بد أن يكون مبسوطاً مرة وأخرى موجزاً ، ومرة صريحاً ، ومرة فيه رمز وتعريض . وذلك « ليجد الخاص فيه إشارة تشفيه ، والعامي عبارة تكفيه » (٤) . ونعتقد أن هذا التعليل يدلنا على أن السجستاني كان يرى ضرورة تأويل ما تشتمل عليه الشريعة من رموز وأمثال ، وذلك للخاصة القادرة على التأويل ، لا العامة التي عليها التسليم والتعليم

وكان من الطبيعي ، مع هذا أن يفرق السجستاني بين طريقة المتكلمين وطريقة الفلاسفة في بحث المسائل الالهية أو العقيدية ، على ما بينه لنا تلميذه التوحيدي (٥) ومن ثم نجده ينتقد بشدة هؤلاء المتكلمين الذين لم يفرقوا في تعاليمهم وبيانها ، بين العامة والخاصة .

ب — الديانة والحكمة

وللسجستاني ، في العلاقة التي يجب أن تكون بين الدين والفلسفة ، رأي واضح قاطع

(١) انظر تاريخ الفلسفة في الاسلام لدي بور ص ١٥٦ — ١٥٧ من الترجمة العربية
(٢) انظر مقابسة ٢٣ ، ومقابسة ٥٠ ، ومقابسة ٦٣ (٣) المقابسة الخامسة ولم النجوم ص ١٣٨
(٤) المقابسة رقم ٦٣ (٥) المقابسة رقم ١٨

هذا الرأي وليد التفكير وعمق الإدراك للغرض من الدين ومن الفلسفة ، كما هو وليد الاعتبار بجهود من حاول قبله التوفيق بين هذين الطرفين . إن رأيه هو وجوب الفصل التام بين الشريعة والفلسفة ، لما بينهما من اختلاف الطبيعة والغاية ، واختلاف الوسيلة ، ثم اختلاف « مواطن النفوذ أو المجال » إن صح هذا التعبير .

عرض عليه تلميذه التوحيدي رسائل « إخوان الصفاء » — الذين يزعمون أنه متى انتظمت الفلسفة اليونانية والشريعة الإسلامية فقد حصل الكمال — فقال ، بعد أن اختبرها : « ظنوا ما لا يكون ولا يستطاع ، ظنوا أنه يمكنهم أن يدسّوا الفلسفة في الشريعة ، وأن يضموا الشريعة في الفلسفة ، وهذا مرام دونه حَدَد . قيل له : ولم ؟ قال : إن الشريعة مأخوذة من الله عزّ وجلّ بوساطة السفير بينه وبين الخلق من طريق الوحي ... وفي أثنائها ما لا سبيل الى البحث عنه والغوص فيه ، ولا بدّ من التسليم للداعي إليه والمنبه عليه . وهنا تسقط « لم » وتبطل « كيف » ، وتزول « هلا » ، وتذهب « لو » و « ليت » في الريح [١] ثم يذكر بعد هذا ، أنه لو كان الجمع بين هذين الطرفين جائزاً وممكناً ، لكان الله نبّه عليه ... لكنه لم يفعل ذلك ، ولا وكله إلى غيره من خلفائه والقائمين بدينه ، بل على العكس نهى من الخوض في هذه الأشياء [٢] .

ومن ثَمّ يرى أبو سليمان أنه « لمصلحة عامة » نُهي عن المراء والجدل في الدين على عادة المتكلمين ، الذين يزعمون أنهم ينصرون الدين وهم في غاية المداوة للإسلام والمسلمين وأبعد الناس عن الطمأنينة واليقين » [٣] .

وليس لنا أن نفهم من كلام السجستاني ورأيه فيما حاوله إخوان الصفاء أن الشريعة في حاجة التكميل بالفلسفة . إنه يريد أن يقول بأن كلاً منهما تخالف الأخرى في طبيعتها وغايتها ، في طبيعتها كما وضح مما سبق ، وفي غايتها لأن غاية الديانة إكمال النفس بالفضيلة ، وغاية الحكمة تكوين العقل بالحقائق والمعرفة ، أو كما يقول بعبارة أخرى ، الفلسفة صورة النفس ، والديانة سيرة النفس ، فكل منهما يكمّل الأخرى ، وإذن فلا تناقض بينهما [٤] وكل ما يجب هو عدم خلطهما لتتم السعادة لأصحاب هذه وأصحاب تلك .

وهذا الرأي من أبي سليمان يذكرنا برأي « سبينوزا » في العلاقة بين الوحي والعقل ؛ إن هذا الفيلسوف المعروف يذهب إلى أن غاية الفلسفة هي فقط إدراك الحقيقة ، وغاية

(١) الإمتاع والمؤانسة جـ ٢ : ٦ ـ ٧ ، وهذا رأي السجستاني في طبيعة الدين عامة ، أي لا الإسلام خاصة ، أنظر نفس المرجع جـ ٢ : ١٧ ، ١٨ (٢) نفسه جـ ٢ : ٨ (٣) نفسه جـ ٣ : ١٨٨ — ١٨٩ (٤) المقابسات ص ٢٠٠ (٥) رسالة الدين والسياسة ، نشر بباريس عام ١٩٢٨ م ، ص ٢٢٨ ومواضع أخرى .

الدين أو الإيمان هي فقط الطاعة والتقوى والفضيلة ، ولهذا يجب فصل كل منهما عن الأخرى[1]

إلا أن السجستاني يرى ، على الضد من سبينوزا كما هو معروف ، إن الدين حق مثل الفلسفة . ولهذا يقول في موضع آخر : « إن الفلسفة حق ، ولكنها ليست من الشريعة في شيء ، والشريعة حق ، ولكنها ليست كلها من الفلسفة في شيء »[2] . ذلك بأن الفلسفة مصدرها العقل والبحث ، والدين مصدره الوحي ، وليس فيه « لِمَ » ولا « كيف » إلا بمقدار ما يشد أزره ؛ ولهذا الاختلاف في المعين والطبيعة يجب خلط إحداهما بالأخرى ، وكل من حاول رفع هذا فقد حاول نفي الطباع وقلب الأصل وعكس الأمر ، وهذا غير مستطاع[3] .

حـ — الله والعالم

في هذه المشكلة ، نستطيع أن نستشف مما رواه لنا أبو حيان عن شيخه ، وهو قليل جداً في هذه الناحية ، أن السجستاني يرى أنه يصح أن يقال بأن العالم قديم ومحدث ، قديم إذا نظرنا الى الأجرام العلوية التي لا تتكون ولا تفسد ، ومحدث إذا نظرنا إلى العالم الأرضي ، وفيه نجد التكون والفساد يتعاقبان على الأشياء . أو هو قديم من ناحية المادة ، محدث من ناحية الصور المختلفة التي تتعاقب على هذه المادة ، وهذا ما يفهم من قوله في بعض المقابسات : هو « قديم بالعرض (أي الأصل) ، حديث بالتخطيط »[4] .

وفي مسألة الخلق ، نستطيع أن نذكر أنه يذهب إلى أن العالم فعل الله ، بمعنى أنه معلول عنه كما يرى سائر الفلاسفة ، لكنه لا يرى أن يقال بأن الله فاعل بالاضطرار ، لأن ذلك نعت العاجز ، ولا بالاختيار ، لأن في الاختيار معنى قوياً من الانفعال ؛ والله يجل عن هذا ، وإنما هو فاعل بنحو أشرف من هذا وذاك . بل إن قولنا بالنسبة لله : « يفعل وفاعل » ، كلام يطلق على حد المجاز والمشابه من الكلام[5]

وبعد ، فإذا كان هذا الرأي من السجستاني في صلة الله بالعالم لا يرضي رجال الشريعة أو الدين ، فإن من الواجب أن نلاحظ أنه لم يكن بتحسين اليهم ولم يكن يعنيه أو يرضيه أن يعمل للتوفيق بين الشريعة والفلسفة بإخضاع إحداهما للأخرى أو بالخلط بينهما ، إنه كان يرى كما عرفناه وجوب الفصل بينهما ، كما جعل لكل منهما طائفة خاصة بها تنال السعادة .

هذه إشارة عن السجستاني الفيلسوف ، ترينا أن حظه من الفلسفة لم يكن بأقل من حظه مما عرف به من العلوم والوان المعارف الأخرى ، وتجعله حريّاً بأن يذكر بحق بين مفكري الإسلام وفلاسفته .

(١) رسالة الدين والسياسة المترجم ص ١٩٢٨ م ص ٢٧٨ ومواضع أخرى
(٢) الامتاع والمؤانسة ج ٢ : ١٨ (٣) نفسه ج ٣ ١٨٧ (٤) المقابسات ص ٢٢ (٥) نفسه ص ١٤٩